

التصويت من الخارج بين المنح والمنع

دراسة مقارنة في ضوء التشريعات الانتخابية المعاصرة

أ.د. سرهنك حميد البرزنجي، كلية القانون في جامعة صلاح الدين - أربيل، إقليم كردستان العراق

د. رزكار عبدال محمود، معهد الإدارة التقنية في جامعة بوليتكنيك أربيل، إقليم كردستان العراق

ملخص

عدد المواطنين الذين يقيمون خارج حدود بلدانهم في عام 2020 قد تجاوز 221 مليون شخص، وهذا الرقم في تزايد مستمر، وأسبابه عديدة منها اقتصادية ومنها سياسية وأخرى إجتماعية وغيرها من الأسباب. في ظل تطور مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم، أكدت العديد من الإتفاقيات الدولية ودساتير الدول على ضمان حقوق الإنسان، وأحد هذه الحقوق، هي الحقوق السياسية للمواطن، وأبرزها حق المشاركة في الانتخابات والإدلاء بصوته، لذا تطلب على دساتير الدول وقوانين الانتخابات أن ينظموا هذا الحق بشكل يتناسب مع فلسفة منحه.

مشاركة المواطنون الذين يعيشون ضمن حدود الوطن، في الانتخابات، لا جدال عليه، لكن بالنسبة للمواطنين الذين يقيمون خارج حدود الوطن في الانتخابات التي تجري في أوطانهم هو محل نقاش، وتم طرح العديد من التساؤلات بصدها، ومنها، هل لكل مواطن يعيش خارج بلده الحق في المشاركة في التصويت في الانتخابات التي تجري في بلده؟ هل يحق للمواطن الذي يعيش بعيداً عن بلده في التأثير على القرارات المصيرية التي تتخذ في بلده ويتأثر بها المواطنون المتواجدون داخل الوطن؟

في هذا البحث، بعد أن عرفنا التصويت من الخارج وتطوره التاريخي وذكر أساليب وأنواع التصويت من الخارج، بحثنا في الاتجاهات التي إتبعها دساتير الدول والقوانين الانتخابية لتنظيم التصويت من الخارج، والذين إقسموا إلى إتجاهين، أولها يمنع المواطن الذي يقيم في الخارج من حق التصويت، أما الثاني فيمنح هذا الحق وإن تباينت شروط تنظيم هذا الحق، وعرضنا حجج كل إتجاه، ثم توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات بعد تحليلها وأوصينا بعدد من التوصيات نعتقد إذا ما أخذ بها سيكون لها دور في تنظيم التصويت من الخارج بشكل أفضل.

الكلمات المفتاحية: التصويت، التصويت من الخارج، أساليب التصويت، المشاركة في التصويت من الخارج، المقيمون في الخارج، عقبات التصويت من الخارج، منح التصويت من الخارج، منع التصويت من الخارج.

1. المقدمة

بات عدد المهاجرين المتواجدين في الخارج بالملايين، وتعددت أسباب تواجدهم، فمنها إقتصادية، سياسية، ومنها إجتماعية وأخرى وظيفية وغيرها من الأسباب، ويرتكز هذا التواجد للمهاجرين في العالم المتقدم، الذي قد يكون التواجد بشكل مؤقت أو دائم، ويجمع المهاجرين مع بعضهم البعض مكونين جاليات يدافعون عن حقوقهم ويطالبون بها ويعبرون عن آرائهم ومعتقداتهم.

ونظراً لتطور الملاحظ في مفاهيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، أصبح الرأي المناادي بأحقية ممارسة الفرد لحقوقه أينما كان يكتسب تأييداً ومساندة، ومن إحدى هذه الحقوق التي ضمنتها الدساتير والمواثيق الدولية هي حق المشاركة السياسية للأفراد، وإحدى مظاهر هذه المشاركة حق الإنتخاب، فباتت الدولة مطالبة بتنظيم هذا الحق ورسم الأطر القانونية التي تضمن مساره الصحيح لكي تتوافق مع فلسفة إيجاد حق الإنتخاب.

1.1 أهمية الموضوع

التصويت من الخارج ظاهرة جديدة، فقد وضع العديد من الدول التصويت من الخارج على أجندتها السياسية، فتواجد عدد كبير من مواطني بلد ما في خارج

الوطن، أيا كانت الأسباب، يجعل منهم قوة سياسية هامة وعامل مؤثر في تغيير نتائج الانتخابات وترجيح كفة مرشح على آخر، وهذا ما يجعل القائمين على إدارة الانتخابات في إيلاء تصويت المتواجدين في الخارج أهميتها، ولا بد لها أن تحرص على مناقشة إتاحة الفرصة للمتواجدين في الخارج وتمكينهم من التصويت في الانتخابات من عدمه، مراعين تحقيق أكبر قدر ممكن من معايير نزاهة العملية الانتخابية في حالة إقرار إجراء تلك الانتخابات.

2.1 إشكالية الموضوع

يمكن تلخيص إشكالية البحث في المحاولة على الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل هناك إجماع بين المشرعين في منح حق التصويت للمواطنين المتواجدين في الخارج؟ أم هناك من الدول تمنح هذا الحق وأخرى تمنعها عن مواطنيها؟
- ما هي المعايير التي تستند إليها الدول في منح حق التصويت من الخارج؟
- كيفية تأثير منح أو منع حق التصويت من الخارج على العملية الانتخابية.

- هل هناك معايير ثابتة لترجيح كفة الإتجاه المناهض يمنح حق التصويت من الخارج؟ أو إتجاه الذي يمنعه؟

3.1 نتيجة البحث

يكون نهجنا في إنجاز هذا البحث من خلال تحليل آراء الفقهاء وتطبيقات الدول من خلال تحليل النصوص القانونية الصادرة من قبلها ومقارنتها ببعضها البعض، مع بيان رأينا في الموضوع كلما دعت الحاجة.

4.1 خطة البحث

تناولنا الدراسة في موضوع البحث من خلال تقسيمه الى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الاول تعريف التصويت من الخارج والأساليب المتبعة في التصويت، وخصصنا المبحث الثاني لدراسة الخطوات التنظيمية لحق الانتخاب من الخارج وضماناته القانونية وبحثنا في المبحث الثالث في موقف التشريعات الانتخابية من التصويت من الخارج.

2. المبحث الأول: تعريف التصويت من الخارج والأساليب المتبعة للتصويت من

الخارج

للتصويت من الخارج تعاريف متعددة، لذا سنسلط الضوء على بعض تعاريف التصويت من الخارج ونبين النشأة التاريخية للتصويت من الخارج و ماهو الاساليب المتبعة لتطبيق هذا النوع من التصويت وذلك في مطالب ثلاث متتالية.

1.2 المطلب الأول: تعريف التصويت من الخارج

منذ العصور الأولى، كانت البشرية في حالة تحرك. اليوم، يعيش عدد أكبر من أي وقت مضى في بلد آخر غير البلد الذي ولد فيه. فوفقاً لتقرير الهجرة الدولية لسنة 2020 الصادر عن شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (DESA) فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية يبلغ 281 مليون شخص في عام 2020 وبذلك يبلغون 3.6% من سكان العالم.⁽¹⁾

التصويت هي عملية يشارك فيها المواطنون، وتسمح لهم بالتعبير عن إختيارهم لشخص أو حزب سياسي في الانتخابات، ويمكن أن يعرف التصويت أنه فعل يعبر من خلاله المواطنون (عبر إستفتاء) أو أعضاء هيئة مسؤولية (عبر مداولات)، عن آرائهم أو مواقفهم بخصوص نص يعرض عليهم لإقراره أو رفضه.⁽²⁾ أو عبارة عن عملية إختيار شخص أو عدة أشخاص بين المرشحين.⁽³⁾

على الرغم من وجود فوارق بين التصويت والانتخاب، كون الأخير أشمل وأوسع، إلا أن ما يلاحظ هو إستخدامهما كرادفين، أما التصويت من الخارج أو التصويت الخارجي أو التصويت في السفارات أو التصويت خارج الوطن هي مصطلحات دلالة واحدة ولكن بتعابير وتفاصيل متعددة وسنبين كل منها بشيء من التفصيل، فالتصويت من الخارج عُرفت بأنها تعني الإجراءات التي تمكن بعض أو كل الناهيين في بلد ما، من المقيمين بصفة مؤقتة أو دائمة خارج البلد، من ممارسة حقهم في التصويت من خارج موطنهم الأصلي.⁽⁴⁾ والتصويت خارج البلد تعرف بأنها آلية إقتراح تتيح للنايين أن يدلوا بأصواتهم عند إقامتهم بصورة مؤقتة أو دائمة خارج الوطن، وأستعمل أيضاً مصطلح تصويت في السفارات والتي تعرف بأنها آلية للتصويت في بلاد الإغتراب، تتيح للمواطن المقيم في الخارج أن يصوت في السفارة أو القنصلية.⁽⁵⁾ وأستعمل مصطلح تصويت خارج الوطن و الذي يعني إمكانية متاحة للمواطنين المقيمين في الخارج لممارسة حقهم في التصويت، وذلك إما بإتاحة التصويت عن بعد أو بفتح مراكز الإقتراع في الخارج (غالباً في السفارات).⁽⁶⁾

ونرى بأنه لا بد من التمييز بين مصطلح التصويت الغيائي والمصطلحات السابقة، إذ أن التصويت الغيائي تطلق للدلالة على آلية تصويت تتيح للنايين الإدلاء بأصواتهم من دون التوجه الى مراكز الاقتراع المحددة لهم في يوم الإقتراع⁽⁷⁾، وهذا بمنظورنا يشير الى إحتالية تطبيق التصويت الغيائي داخل حدود الوطن و خارجه، لذا لا يمكننا إعتبار التصويت الغيائي المعبر عن تفاصيل حالة الناهيين المتواجدين في الخارج والذين ينون المشاركة السياسية في شؤون بلادهم.

أما عن مصطلح التصويت الخاص والذي يدل على إجراءات وتسهيلات توضع للمقترعين الذين يعجزون عن إتباع الاجراءات الانتخابية المعمول بها أو الوصول الى مراكز الاقتراع العادية المتواجدة ضمن الدائرة الانتخابية المسجلين فيها⁽⁸⁾، وإن كنا نعتقد بإمكانية شمول نطاقه التعريفي على تصويت الناهيين في الخارج ولكن نرى بأن ورود كلمة (تسهيلات) يمكن أن يفسر بعدم إتباع الإجراءات التي تطبق في التصويت العادي وهذا ما نعتبره يؤثر على نسبة إتباع معايير النزاهة في الانتخابات، لذا نفضل أن يخص لهذه الشريحة من الناهيين المتواجدين خارج الوطن مصطلح واضح ويعرف بعيد عن اللبس والغموض ونفضل مصطلح التصويت من الخارج وبممكننا تعريفه بأنه ذلك النوع من التصويت الذي يقوم به المواطنون المتواجدون خارج الوطن والذين يستوفون شروط الناخب في المراكز الانتخابية المخصصة لهم، وفقاً للقانون الانتخابي.

2.2 المطلب الثاني: البعد التاريخي لحق الانتخاب للمقيمين في الخارج

تعد ظاهرة التصويت من الخارج من الناحية التاريخية ظاهرة حديثة، ولكن كانت هناك ممارسات في العهد الروماني تظهر عليها ملامح التصويت من الخارج، حين منح الإمبراطور الروماني أغسطس أعضاء مجلس الشيوخ المحلي في 28 مستعمرة حق انتخاب من يشغلون المناصب في مدينة روما، ويرسلون أصواتهم مختومة الى روما لفتحها يوم الانتخاب.

بيد أن أول استخدام معروف للتصويت من الخارج و صدور أول قانون يتيح للمتواجدين خارج الأماكن التي يجب أن يصوت فيها بالتصويت يرجع الى عهد الحرب الأهلية الأمريكية وبخاصة عام 1862، وهذا القانون تم إصداره من قبل ولاية ويسكنسون الأمريكية لتمكين جنودها المقاتلين في صفوف الجيش الاتحادي المتواجدين خارج الولاية في التصويت في الانتخابات.⁽⁹⁾ مع الأخذ بنظر الاعتبار بعض الحالات الاستثنائية التي كانت موجودة في قليل من الدول والتي كانت تمارس التصويت من الخارج منذ سنوات خلت، وفي عام 1890 استحدثت نيوزلندا التصويت من الخارج لتمكين البحارة والصيادين المتواجدين في عرض البحر من المشاركة في الانتخابات، ونتيجة لتجنيد أعداد كبيرة من الجنود لحوض معارك الحرب العالمية الأولى (1914-1918) برزت مطالب تبنتها المملكة المتحدة، إشراك هؤلاء الجنود في العملية الانتخابية السماح لهم بالتصويت في أماكن تواجدهم في جبهات القتال، وأفرزت الحرب العالمية الثانية (1939-1945) مزيداً من الزخم لهذا المطلب.⁽¹⁰⁾

ثم توالى الدول التي تبنت التصويت من الخارج وفي ظروف مشابهة للنماذج الذي ذكرناها، وعند البحث في سبب ظهور هذا النوع من التصويت يرجع الى أسباب سياسية أولاً، إذ السلطة التي قررت التصويت من الخارج كانت ترى بأن أصوات المتواجدين خارج الوطن سيصب في مصلحتهم وتكون مؤيدة لسياساتهم، بدءاً بالإمبراطور الروماني، ثم قانون ولاية ويسكنسون الأمريكية، الذي سمح للمقاتلين المتواجدين خارج ولاياتهم بالتصويت، هم من أفراد الجيش الاتحادي الراض لفكرة استقلال الولايات الأمريكية، وينطبق الحال على كندا التي أقرت التصويت بالبريد للناخبين العسكريين ممن هم في الخدمة الفعلية على المستوى الفدرالي في عام 1915، لإعتقادها بأن هذ الفئة ستكون من أنصارها المحتملين، ثم توسعت دائرة المشمولين بالتصويت من الخارج، وكان ذلك في عهد

الإستعمار، لتشمل موظفي القطاع العام في الخارج والطلاب الدارسين في الخارج، ولأزواج وزوجات هؤلاء.⁽¹¹⁾

وبات الآن التصويت من الخارج منتشرًا في 115 دولة متوزعة في سائر أرجاء العالم، وإن كانت بعض هذه الدول التي تعتبر من الديمقراطيات الراسخة لم تمنح مواطنيها المقيمين في الخارج حق التصويت حتى الثمانينات مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة أو فترة التسعينات مثل اليابان. وتزايدت أهمية التصويت من الخارج بعد إزداد الهجرة على المستوى العالمي. وإن كان هذا الأمر أكثر شيوعاً في الدول الأوروبية.⁽¹²⁾

3.2 المطلب الثالث: الأساليب المتبعة في التصويت الخارجي وأنواع الانتخابات

هناك عدة أساليب يمكن إتباعها عند التصويت من الخارج سنذكرها تباعاً:

- أولاً: التصويت في البعثات الدبلوماسية أو القواعد العسكرية أو غيرها من الأماكن المعينة للتصويت الخاضعة لسيادة الدولة المعنية، وهنا لا يحتاج الناخب للسفر الى بلده للتصويت، وإنما يصوت في محل إقامته، بيد أن هذا الأمر مرتبط بتتمكن الناخب من السفر الى مراكز الاقتراع وأنه سيحرم من هذا الحق.

- ثانياً: التصويت بالوكالة وهو أن ينوب شخص عن الشخص المتواجد خارج البلد ويصوت في الانتخابات، وهذه الطريقة، إن صح ان يعتبر هذا النوع من التصويت هو تصويت من الخارج يؤخذ عليه بأنه لا يوجد ضمانة بأن الصوت المدلى به من قبل الوكيل يعكس إرادة الناخب.

- ثالثاً: التصويت عبر البريد فهي طريقة أخرى للتصويت وإن يؤخذ عليه بأن لا يتمتع بالشفافية، بقدر الشفافية الموجودة عند التصويت في مراكز الاقتراع مباشرة. وإذا ما أردنا المفاضلة بين أي الأساليب أحسنها، لا يمكننا إختيار إحداها بشكل مطلق إذ يعتمد ذلك على مدى النزاهة والحيادية لدى الإدارة الانتخابية القائمة على العملية الانتخابية، إضافة الى للبنية التحتية للبلد الاجنبي الذي يقام في الانتخابات والمسائل المتعلقة بالتكاليف.⁽¹³⁾

إن القرار المتعلق بأنواع الانتخابات التي سيتم تطبيق التصويت من الخارج عليها له أهميته، ويمكن تطبيق هذا النوع من التصويت على أربعة أنواع مختلفة من الانتخابات وهي: الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية والاستفتاءات والانتخابات دون الوطنية، وتباينت الدول في كفاالة حق المشاركة في نوع الانتخابات، فمنها من تمنح حق المشاركة في نوع واحد من الانتخابات السالفة

3. المبحث الثاني: الخطوات التنظيمية لحق الانتخاب من الخارج وضماناته القانونية
تباينت الدول في تحديد فئات مواطنيها لمنحها حق التصويت، فمن الدول ما منحت حق التصويت لكافة مواطنيها المتواجدين في خارج الوطن، ودول أخرى حدد فئة أو عدة فئات من مواطنيها المتواجدين في الخارج ومكثتهم من التصويت وفقاً لشروط معينة مسبقاً، وهذا ما نبينه في هذا المطلب.

1.3 المطلب الأول: من لهم حق المشاركة في التصويت من الخارج وما هي شروط التصويت من الخارج

نظمت وقوانين الدول التي أجازت التصويت من الخارج و حددت من خلالها الفئات التي لهم حق المشاركة أو وضعت شروط هذه المشاركة في الانتخابات وكيفية توزيع الاصوات المدلى بها على الدوائر الانتخابية، وهذا ما سنتناوله بالبحث في هذا المطلب

1.1.3 من لهم حق التصويت

تتيح العديد من البلدان لمواطنيها حق التصويت في الانتخابات عندما يكونون متغيبين عن بلدانهم، ولكن هذه البلدان تباينت في تحديد الفئات التي يمكن لها التصويت من الخارج واختلفت في ماهي الشروط الواجبة توافرها في الناخب في الخارج لكي يتمكن من الادلاء بصوته.

تتعدد أسباب تواجد المواطن خارج بلده⁽¹⁶⁾، إعمدت بعض الدول على أسباب التواجد لكي تقرر على أساسه السماح للمواطن المتواجد في الخارج من المشاركة في الانتخابات من عدمه، وهناك دول أخرى أدخلت عامل الفترة الزمنية التي يقيم فيها المواطن المتواجد في الخارج ضمن العوامل التي يتم وفقاً له إتخاذ قرار المشاركة في الانتخابات من عدمه، وهناك بلدان لكي تسمح لمواطنيها بالتصويت من الخارج تفرض شرط إثبات النية والرغبة في العودة الى الوطن.

أما عن أسباب التواجد، فهناك دول حددت الفئات التي يمكنها التصويت من الخارج وهم الأشخاص الذين يمارسون أعمال محددة ومعرفة في القانون، كأن يكونون من أفراد السلك الدبلوماسي والعاملين في السفارات والقنصليات والملاحق الثقافية، أو من موظفي الحكومة في المهام الرسمية الحكومية أو في واجبات عسكرية، أو يعملون لصالح منظمة دولية تنتمي إليها الدولة، أو الطلاب الحاصلين على منح دراسية والمبعوثون في بعثات رسمية خارج البلاد، وهذا ما تتبعه الهند وكندا.⁽¹⁷⁾

إذا ما نظرنا في الفئات المذكورة سابقاً يتبين لنا بأن الدولة لديها معلومات تفصيلية ودقيقة عن هؤلاء المتواجدين في الخارج تشمل مكان إقامتهم وأماكن تواجدهم

الذكر، ومنها تسمح بتطبيقه في نوعين من الانتخابات ومنها تجيز المشاركة في جميع الانتخابات، لدى دراسة التشريعات الانتخابية ل(115) دولة والتي تكفل حق المشاركة المتواجدين خارج البلد في الانتخابات، تبين لنا بأن 45 دولة تجيز المشاركة في نوع واحد فقط من الانتخابات، 31 دولة تكفل المشاركة في الانتخابات التشريعية فقط، 14 دولة تكفل المشاركة في الانتخابات الرئاسية فقط، 70 دولة تجيز المشاركة في أكثر من نوع واحد من الانتخابات.⁽¹⁴⁾

4.2 المطلب الرابع: أثر النظام الانتخابي على التصويت من الخارج

يلعب النظام الانتخابي دوراً مهماً في إقرار التصويت من الخارج من عدمه نظراً للظروف التي تحيط بكل نظام إنتخابي، فعلى سبيل المثال إذا كان القانون الإنتخابي قد تبنى التصويت الشخصي والذي تكون فيها الدولة دائرة إنتخابية واحدة يكون سير عملية التصويت من الخارج قابلة للتطبيق بسلاسة وذلك لأن الناخب في الخارج يحصل على نفس النوع من بطاقة الاقتراع أينما كانوا، وعندها لن يكون هناك وجود لأية مشكلة، ولكن الموقف يصبح مختلفاً بصورة كبيرة جداً عند إستخدام نظم قائمة على المرشحين أو نظم ذات دوائر إنتخابية أصغر لإنتخاب أعضاء السلطة التشريعية، في هذه الحالات لا تكون أوراق الاقتراع المستخدمة هي نفسها (موحدة) في جميع أنحاء البلاد، فعندها يتوجب على الإدارة الإنتخابية أن ترسل نماذج مختلفة من أوراق الاقتراع الى المراكز الانتخابية في الخارج وهي بدورها عليها أن تسلم لكل ناخب خارجي ورقة الاقتراع الصحيحة و الخاصة بدائرتة، وعليه فأن تحديد أية ورقة إقتراع يتعين تسليمها لكل ناخب لن تكون بسيطة وتكون احتمالية الخطأ والإرتباك كبير، خاصة إذا كان الناخب قد غادر وطنه منذ فترة طويلة، وقد يصعب على الناخب والإدارة الإنتخابية من معرفة حدود الدوائر الإنتخابية على وجه الدقة. ومن الحلول المطروحة لتفادي هذه الصعوبة هو إجراء عملية تسجيل الناخبين في الخارج لمعرفة لتحديد الموقع الصحيح لكل ناخب وفقاً لآليات سهل الوصول إليه في مراكز الإقتراع، ولكن هذه العملية تتطلب وقتاً وموارد كبيرة جداً. وأحد الحلول الأخرى لهذه المشكلة هو أن تجعل الدائرة الانتخابية الخارجية تختار مقاعد معينة ومحجوزة لها كما في كرواتيا، أو يتم تقسيم كل المتواجدين خارج موطنه على دائرة أو دائرتين إنتخابيتين داخل الوطن كأن تكون في العاصمة كما هو متبع في الحالة الأندونيسية.⁽¹⁵⁾

فبالإضافة الى تحديد فترة الغياب عن الوطن بخمسة سنوات، وإذا تجاوز هذه المدة فلا بد له أنه قد زار بلده في السنوات الثلاث الأخيرة، إضافة الى العاملين في البعثات الحكومية او موظف بخدمة عامة معترف بها من قبل السلطة المختصة أو كزوج لشخص لهذا المنصب، أن يعمل الناخب على إعالة طفل أو أطفال لديه ممن تقل أعمارهم عن (18) سنة أو معاقين، أو زوج أو زوجة أو قريب مسن مقيم بصورة إعتيادية في الأراضي الوطنية، في تاريخ بداية تسجيل الناخبين.⁽²⁰⁾

2.2.1.3 وجوب إقامة المواطن في وطنه لفترة زمنية معينة

هناك بعض البلدان لا يجيز لمواطنيها المتواجدين في الخارج إكتساب صفة الناخب إلا بعد إستيفائهم لشروط الحد الأدنى من الإقامة في البلد الذي يحملون جنسيته، ووجهة المشرع في هذه الدول هو قطع الطريق على هذه الفئة من مواطنيها المتواجدين في الخارج من المشاركة في العملية السياسية لعدم وجود أي صلة مع بلد جنسيتهم سوى إمتلاكهم لجنسية البلد. ومثال على ذلك ألمانيا التي تشترط إقامة المواطن في ألمانيا لمدة ثلاثة أشهر متواصلة على الأقل لكي تسمح لها بالتصويت من الخارج.⁽²¹⁾

وفي الفلبين تشترط أن الناخب في الخارج لكي يحق له التصويت من الخارج لابد من إقامته في الفلبين لمدة لا تقل عن السنة، مع الإقامة في المكان المقترح التصويت فيه لمدة ستة أشهر على الأقل مباشرة قبل الانتخابات وفقاً للمادة 5 من دستور الفلبين عام 1987، وذهبت الفلبين الى ابعاد من ذلك حين نصت على إقرارها منح هذا الحق للمهاجرين والمقيمين بصور دائمة في الخارج حق التصويت، شرط توقيع تعهد بالعودة الى الوطن في غضون ثلاث سنوات وعدم طلب التجنس في الدولة التي يقيمون فيها.⁽²²⁾

3.2.1.3 وجوب إقامة المواطن خارج وطنه لفترة زمنية معينة

وعلى عكس النهج التي مضت عليه الدول السابقة هناك دول إشتراط وجوب مضي فترة زمنية محددة لإقامة المواطن في خارج بلده لكي يسمح له بالتصويت من الخارج، قد تطول هذه المدة أو تقصر، فالسنغال تشترط إقامة المواطن خارج البلد لمدة ستة أشهر، أما كندا فتشترط إقامة لمدة أقصاها ثلاث سنوات لكي تسمح لهم بالمشاركة في الإنتخابات.⁽²³⁾

ولا ننسى أن نشير الى تلك البلدان التي تسمح لمواطنيها التصويت من الخارج دون فرض أي شروط خاصة مثل النرويج وبولندا والولايات المتحدة الأمريكية والعراق، فالعراقيين المتواجدين خارج الوطن تكفيهم زيارة الى أحد مراكز تسجيل

وأسباب تواجدهم والمدة الزمنية التي يقضونها في تلك الدول ومواعيد رجوعهم الى بلدهم، وعلى أساس هذه المعلومات تقوم الادارة الانتخابية بتنظيم سير العملية الانتخابية بدقة. ولكن تحديد فئات الناخبين كما تم ذكرها يخرج المعارضين للحكم السياسي للبلد او الذين يهاجرون الى بلدان اخرى عبر قنوات غير رسمية من دائرة هذا الحق.

وبالمقابل هناك دول لم تحدد فئات الناخبين من الخارج وإنما منح حق التصويت من الخارج بصورة مطلقة لكل الناخبين المتواجدين في الخارج وهذا ما انتهجه العراق في قوانينه الانتخابية.⁽¹⁸⁾

2.1.3 شروط الناخب خارج الوطن

أما عن شروط الناخب خارج الوطن، فلا بد من توافر شروط عامة لدى المواطن لكي يكتسب صفة الناخب، وهذه الشروط تشمل كل المواطنين سواء كانوا داخل أو خارج البلد، كالعمر والمواطنة والإقامة وغيرها من الشروط، ولكن بالنسبة للمواطن الذي يسعى للحصول على صفة الناخب، تباينت الدول في تحديد شروط إضافية خاصة لابد أن تتوفر لديه لكي يدخل في سجل الناخبين، يمكن تقسيمها على الأنواع التالية:

- عدم تجاوز تواجد المواطن خارج وطنه فترة زمنية محددة

- وجوب إقامة المواطن في وطنه لفترة زمنية معينة

- وجوب إقامة المواطن خارج وطنه لفترة زمنية معينة

سنتناوله بشيء من التفصيل فيما يلي:

1.2.1.3 عدم تجاوز تواجد المواطن خارج وطنه فترة زمنية محددة

هناك دول تسمح لمواطنيها المتواجدين خارج البلد الحق في التصويت شريطة أن لا تتجاوز فترة تواجدهم خارج الوطن فترة معينة، هذه الفترة في ألمانيا (25) سنة وفي المملكة المتحدة (15) سنة وفي كندا خمسة سنوات وفي نيوزيلندا هي ثلاث سنوات بالنسبة لمواطنيها و(12) شهراً بالنسبة للمقيمين فيها إقامة دائمة، وفي تركيا ستة أشهر، والحجة في منعهم لحق التصويت من الخارج هي انه كلما طالت فترة غياب المواطنين عن وطنهم، كلما قطعت أواصر الإتصال ببلدهم، كما أن الذي يبقى بعيداً فترة طويلة عن بلده الأم لا يحق له المشاركة في إتخاذ قرارات متعلقة بالسياسة الداخلية للبلد.⁽¹⁹⁾

وهناك دساتير سنت شروطاً إضافية، وفقاً لها يحق لمواطنيها التصويت من الخارج، ومن الدول التي لها شرط مغاير للدول الاخرى هي دولة القرن الأخضر،

الناخبين وإبراز بطاقتهم التعريفية لكي يتمكنوا من ممارسة حقهم في الانتخاب خارج الوطن.⁽²⁴⁾

أما عن المواطنين المتواجدين بشكل مؤقت في الخارج كأن تكون لأسباب ترفيهية أو طبية أو لممارسة الأعمال التجارية فمن المعتاد والنهج الأكثر شيوعاً هو عدم منح حق التصويت من الخارج لهم⁽²⁵⁾.

4.2.1.3 توزيع الناخبين المتواجدين في الخارج على الدوائر الانتخابية

هناك اسلوبين لتوزيع المسجلين للتصويت من الخارج على الدوائر الانتخابية، أولهما توزيع الأصوات الخارجية على دوائر إنتخابية قائمة في داخل البلاد، مثل الدائرة الإنتخابية التي كان مسجلاً فيها قبل مغادرته لبلده، وهذا ما يتبع العراق في التصويت من الخارج إذ نصت عليه المادة 40 من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45 لسنة 2013 إذ منح العراقي حق التصويت من الخارج لصالح دوائره داخل الوطن، وهذا ما أكدت عليه قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020 وبالتحديد في المادة 39- رابعاً إذ نص على يصوت عراقيو الخارج لصالح دوائره الانتخابية بإستخدام البطاقة البايومترية حصراً.⁽²⁶⁾ ويعتقد أن هذه الاسلوب يشدد على العلاقة والارتباط بين المواطنين في الخارج مع دولته ولكن يؤخذ عليه بصعوبة تقدير الأهمية السياسية للأصوات المدلى بها في الخارج. أما الاسلوب الثاني فهو أن تشكل للمتواجدين خارج البلد دائرة أو دوائر إنتخابية مستقلة، ويخصص عدد محدد من المقاعد لتلك الدوائر، فالبرتغال تخصص مقعدين برلمانيين للمتواجدين في الخارج أحدهما لمنطقة الدول الأوروبية والثانية لبقية أنحاء العالم، أما كرواتيا لتحديد عدد المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية في الخارج تعتمد على العدد الفعلي لأصوات الناخبين في الخارج وعدد الأصوات الصحيحة المدلى بها داخل البلاد، وهذا الأسلوب يكسب للإصوات المدلى بها أهمية سياسية⁽²⁷⁾. وهذا ما انتهجته تونس حيث تم تخصيص 18 مقعداً نيابياً للدوائر الانتخابية في خارج البلاد، وزعت على ستة دوائر انتخابية، إثنان من هذه الدوائر الستة في فرنسا وخصص لها عشرة مقاعد إنتخابية لكي يتم إختيارهم فيها، إضافة الى ثلاث مقاعد في إيطاليا ومقعد واحد في ألمانيا، أما التونسيين المتواجدين في القارة الأمريكية وبقية الدول الاوربية مقعدان وفي الدول العربية مقعد واحد.⁽²⁸⁾

2.3 المطلب الثاني: العقوبات المالية والإدارية أمام التصويت من الخارج

قد يشكل التصويت من الخارج إضافة كبيرة في تكاليف الانتخابات⁽²⁹⁾، وإن كانت هذه التكاليف تتباين بين دولة وأخرى، ولكن عند الرجوع الى أحصائيات

الامم المتحدة والتي تبين فيها سعر التكلفة للصوت من الخارج يتبين لنا بأن التصويت الخارجي العراقي هو الأعلى تكلفة في التأريخ، إذا تراوح كلفة الناخب من الخارج في إنتخابات 2005 بين 300 الى 400 دولار أمريكي، بينما بالمقابل كانت الناخب الخارجي في أندونيسيا وبالذات في إنتخابات 2004 تكلفة صوته لم تتجاوز 13 دولاراً فقط، وعند البحث عن أسباب ذلك يمكن ان نرجعها الى المتطلبات الأمنية، إضافة الى قصر الفترة الزمنية التي تفصل بين إقرار التصويت من الخارج و موعد يوم الإقتراع وإناطة مهمة الإشراف وإدارة الإنتخابات الى المنظمة الدولية للهجرة يعاونهم في ذلك بعض الموظفين العراقيين.⁽³⁰⁾

والإنتخابات التي تجرى خارج حدود البلد عادة ما تنطوي على مشاكل تنظيمية وزيادة في التكاليف المالية والشخصية، وتتطلب جهوداً لوجستية أكبر للناخب الواحد، أكثر من تلك اللازمة للناخب الواحد في الانتخابات التي تجرى داخل البلاد.⁽³¹⁾

وبالرغم من كلفة التصويت من الخارج هناك رأي يقول أن المشاركة في الإنتخاب هي حق لازم، بغض النظر عن تكلفتها من الناحية المالية أو السياسية. ولكن لا بد من أن يؤخذ بالحسبان أن درجة الجهود السياسية والكلفة المالية في الانتخابات الخارجية ينبغي أن تكون مبررة بمستويات إقبال ملائمة في الإنتخاب من جانب الناخبين في الخارج.⁽³²⁾ لذلك يجب أن يبحث في عدد الناخبين في الخارج على وجه الدقة والإعتماد على إحصائيات رسمية، وإلا ستقع الإدارة الانتخابية في مطب التحضيرات المكلفة دون أن تلقى نسبة مشاركة جيدة في الانتخابات، وهذا ما حدث في إنتخابات العراق في كانون الثاني لسنة 2004، إذ نظراً لعدم توفر معلومات دقيقة عن الناخبين في الخارج، بإستثناء تقديرات أولية عن أعدادهم حسب كل دولة الذي أثبتت عدم دقتها بعد اجراء الانتخابات، قُدر عدد الناخبين في الخارج بمليونين ناخب بدون وجود وسيلة لتأكيد هذا الرقم، وتم تقدير عدد العراقيين المتواجدين في سوريا بمليون ومائة ألف مواطن إلا أن عدد المصوتين فعلياً هناك بلغ حوالي أربعة وعشرون ألف ناخب.⁽³³⁾

ومن الجلي أن فتح المراكز الانتخابية مكلفة مادياً لذا لجأت بعض الدول الى اشتراط تسجيل عدد معين من الناخبين أسائهم للتصويت من الخارج لكي يتم إقرار فتح مركز إنتخابي في ذلك البلد من عدمه وهذا ما تبنته السنغال إذ إشتطت تسجيل 500 ناخب في لدى البعثة الدبلوماسية للبلد الاجنبي لكي يجري الانتخاب في ذلك البلد والسبب من وراء فرض هذا الشرط يعود الى أن

يكون المصدر الدساتير، كما هو الحال إسبانيا⁽⁴⁰⁾، ولكن تبقى نص الدستور على أحكام التصويت من الخارج حالات نادرة، أما المصدر الشائع لتنظيم التصويت من الخارج هو القوانين الانتخابية التي تضم أحكام تنظم ذلك، وفي كثير من الأحيان يتم وضع لوائح إضافية تنفيذية من قبل المجالس التشريعية أو اللجان الانتخابية.⁽⁴¹⁾ وبطبيعة الحال هناك اتجاهين، الاتجاه الأول أقرت التصويت من الخارج، سواء بنفس الشروط العامة المنصوص عليها في داخل الوطن أو بفرض شروط إضافية خاصة، والاتجاه الثاني ذهب بعدم إقرار التصويت الخارجي، ولكل منها حججه وبراهينه، وهذا ما سنتناوله في المطلبين التاليين.

1.4 المطلب الأول: التشريعات الانتخابية التي تجيز التصويت من الخارج

تتعلق الحجج المسافة لصالح التصويت الخارجي بالمبدأ الديمقراطي في حق الاقتراع العام، والفكرة الأساسية هي أن كل مواطن له الحق في المشاركة في كل الانتخابات المباشرة للاجهزة التمثيلية بالدولة، لأن المساواة القانونية مضمونة بموجب القانون أو الدستور، ويعتبر الإقامة المؤقتة أو القسرية في الخارج من الظروف الخاصة حالها حال المرض والعجز وما شابه.⁽⁴²⁾

برزت أهمية العوامل السياسية في تبني وتصميم أحكام التصويت الخارجي خلال التحولات الديمقراطية في تسعينيات القرن الماضي، وغالباً ما ينظر الى عملية تضمين المواطنين في الخارج بوصفها عنصراً رئيسياً في عملية بناء الأمة كما كان في ناميبيا عام 1989 و أفريقيا عام 1994.

والجدير بالذكر أن السماح بالتصويت من الخارج في الانتخابات الإنتقالية أكثر شيوعاً من الانتخابات الاعتيادية وذلك لأنه غالباً ما يلعب المجتمع الدولي في كثير من الأحيان دوراً كبيراً في التوسط بين المتنافسين في الانتخابات، لذلك تحتوي الإنتفاقيات الإنتقالية على أحكام تصويت خارجي هامة، إضافة إلى ذلك فإن مجتمعات الشتات المتواجدين خارج الوطن تكون نشطة وتسعى لكي يكون لها دور في مرحلة بعد الإنتقالية.⁽⁴³⁾

إذ أن مسألة منح حق التصويت للاجئين قد تنطوي على بعض الآثار السياسية الصعبة، ولكن في الوقت ذاته يمكن أن يكون لها دور في حل الصراعات، حيث أن الدوافع السياسية لتجسير الناس من قبل الأنظمة المستبدة قد تقل عندما ترفض المجموعات السياسية التخلي عن حقوقها السياسية بغض النظر عن تهجيرها.⁽⁴⁴⁾ ويعتقد بأن الذين غادروا البلاد قد تكون بحكم الظروف السياسية التي كانت سائدة في ظل الحكم الدكتاتوري، لذلك فبعد زوال الدكتاتوريات تكون

التكاليف المالية والادارية المترتبة على تنفيذ التصويت الخارجي للجاليات المقيمة في الخارج بإعداد ضئيلة لا تتناسب مع التكاليف الزائدة والنتائج الضئيلة للمشاركة في الانتخابات في تلك الجاليات.⁽³⁴⁾ وفي الحالات التي ترتفع تكاليف التصويت من الخارج وتنخفض نسبة المشاركة فيها يظهر الى السطح مطالبات إلغاء التصويت من الخارج.⁽³⁵⁾

وهناك من يؤكد على أن التكاليف المرتبطة بتنفيذ عملية التصويت من الخارج تمثل جزءاً لا يتطوي إلا على حصة صغيرة من النفقات التشغيلية لهيئة الادارة الانتخابية، كما لا تعتبر موضع جدل على الإطلاق.⁽³⁶⁾ وإن كانت الكلفة التي تتكبدها الدولة في سبيل ذلك لا يستهان بها، لكن المكاسب العليا من ناحية إبراز الصورة الحضارية والديمقراطية للبلاد ينظر اليها بكل وضوح على انها تستحق كل تلك التكلفة.⁽³⁷⁾

ولتقليل التكاليف المالية والادارية على الدولة قد تلجأ الادارة الانتخابية في الدولة الى إقرار التصويت بالبريد، ولكن يؤخذ على هذه الطريقة في التصويت بأنها تواجه مشكلة في شفافية الإجراءات، إضافة الى أن مدى جدوى هذه الطريقة تتوقف على مدى السرعة والموثوقية في الخدمة البريدية. أما طريقة التصويت بالوكالة التي تجرى بدون تكاليف مالية إضافية تقريباً فيؤخذ عليها بأن مبدأ المساواة الانتخابية غير مضمونة بصورة كافية.⁽³⁸⁾

إضافة الى الكلفة الذي يتكبدها الهيئة التي تدير الانتخابات، فهناك مصاريف أخرى يتحملها الناخب نفسه، مثل تكاليف السفر والمواصلات للقيام بعملية التسجيل والتصويت في يوم الاقتراع، هذين العمليتين تستوجب الإجازة من العمل، وتكبد مشقة السفر ومصاريفه التي قد تكون كبيرة وتمنعه من المشاركة في الانتخابات، وبالتالي تؤثر على نسبة المشاركة الكلية، وكلما كانت نسبة المشاركة أقل يكون لها أثر سلبي في إقرار حق التصويت من الخارج.

وقد تكون الاسباب المالية أحد الاسباب التي لها دور في إجراء الانتخابات في الخارج من عدمه، وهذا ما جاء في قرار مجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقي حينما قررت عدم اجراء انتخابات مجلس النواب العراقي 2021 في الخارج، واستندت في قرارها على وجود معوقات فنية ومالية وقانونية وصحية.⁽³⁹⁾

4. المبحث الثالث: موقف التشريعات الانتخابية من التصويت من الخارج

تتعدد المصادر التي تحتوي على أحكام قانونية للتصويت من الخارج، يمكن أن

بالإضافة الى ان التصويت الخارجي من شأنه تعزيز شرعية النظام وإبراز صورته الديمقراطية، فإنه يعمل بصورة رمزية على دمج مجموعة إقتصادية رئيسية وإشراكها في الشؤون العامة للامة⁽⁵¹⁾، ففي بعض الاحيان يلعب عامل الاقتصاد دورا في إقرار التصويت من الخارج، حيث أن مبالغ التحويلات المالية من خارج البلد الى الداخل يكون لها الأثر في إقرار التصويت من الخارج.⁽⁵²⁾

وأحد أسباب التي تكمن وراء تمكين المتواجدين في الخارج من التصويت هو زيادة المشاركة السياسية والإسهام في شرعية ومساءلة الحكومات الديمقراطية، وكذلك يعتبر أيضاً عنصراً أساسياً وجوهرياً من الحقوق السياسية للمواطن.⁽⁵³⁾ ومن شأن التصويت من الخارج، عند إدارته وتنفيذه بصورة صحيحة، أن يساعد في تسهيل العملية الديمقراطية، وفي حال اللاجئين، فإنه سيعمل على تشجيع الوحدة والمصالحة.⁽⁵⁴⁾

لذا لا يمكن أن يؤدي البعد الجغرافي الى دور سلبي يفقد من يبعد عن مسقط رأسه أي حق، ومن هنا يصبح الاقتراع حقاً للمواطنين كافة، مقيمين ومغتربين، لا ينبغي أن يميز بينهم الدستور.⁽⁵⁵⁾

2.4 المطلب الثاني: التشريعات الانتخابية التي تمنع التصويت من الخارج

أن الاتجاه الذي ينادي بعدم إقرار التصويت من الخارج له أسانيده ومنها أن المواطنون المتواجدون في الخارج لا يجب أن يكون لهم الحق في إتخاذ القرارات الرئيسية بشأن قيادة البلاد ومصيرها.⁽⁵⁶⁾ وإن الذين يتحملون تبعات قراراتهم الانتخابية هم فقط يحق لهم التصويت.⁽⁵⁷⁾ وأن العواقب السياسية لإجراء انتخابات وطنية تتعلق بشكل رئيسي بالمواطنين الذين يعيشون في داخل البلاد. وأن المواطنين الذين يعيشون في خارج البلاد لا يحق لهم الإحتفاظ بحقوقهم في التأثير على تكوين هيئات تمثيلية قراراتها ملزمة فقط للمواطنين المقيمين داخل أراضي الدولة.

وأحد أهم المخاوف الذي يخوفون منه المعارضين للتصويت من الخارج هو أن عملية التصويت من الخارج، تعرض الانتخابات الى التزوير كما حدث في الانتخابات الفرنسية عام 1975.⁽⁵⁸⁾ وكذلك كان الحال في انتخابات غانا حيث كانت نسبة 75% من المسجلين في الخارج غير دقيقة وقيل أنها كانت محشوة بالناخبين الوهميين وتم التصويت للحزب الحاكم بنسبة 95%.⁽⁵⁹⁾ أما في العراق وبالرغم من أن القوانين الانتخابية العراقية لانتخاب مجلس النواب والصادرة بعد عام 2003 منحت العراقيين المتواجدين في الخارج حق التصويت⁽⁶⁰⁾، ولكن كان هناك

الحاجة ماسة للديمقراطية، عبر إتاحة التصويت من الخارج يتم ضمان حقوقهم السياسية، وهذا ما انتهجته البرازيل، وذهبت البرازيل الى أبعد من ذلك حيث ألزمت الناخبين في الخارج كما هو الحال في الداخل بالتصويت، وبخلافه يتم فرض غرامات مالية وعقوبات أخرى كمنعهم من تولي الوظائف والمناصب العامة والحصول على جواز سفر و منح تعليمية وغيرها من العقوبات، مالم يقدموا تبريرات لإمتناعهم عن التصويت.⁽⁴⁵⁾

وقد يكون تعزيز الإرتباط الخارجي للناخبين في المجتمع السياسي الوطني هو المنطلق الذي ينطلق منه فكرة الدول التي تتيح أجندتها الخاصة بها، والتدخل المباشر، من وجهة نظر خارجية، في المناقشات وعمليات صناعة القرارات السياسية المتعلقة بالموضوعات ذات الاهتمام الوطني التي لا تكفي بتكثيف المتواجدين في خارج الوطن من المشاركة في الإنتخابات فقط بل تمكثهم من إنتخاب ممثلهم في الهيئة التشريعية الوطنية، وهذا ما تسير عليه كرواتيا وفرنسا وأيطاليا على سبيل المثال.⁽⁴⁶⁾

فأحد أبرز وأهم الدوافع الرئيسية لطرد السكان هو حرمانهم من حق التصويت والانتخاب والمشاركة في الحياة السياسية، يمكن الحيلولة دون تحقيق هذا الهدف بضمان حق اللاجئين في المشاركة الكاملة في الحياة السياسية.⁽⁴⁷⁾

ومن المهم السماح للذين فروا من ويلات الحروب أن يحصلوا على الحق في التصويت، وتمثل الفكرة في أن الذين فروا من البلاد من شأنهم أن تكون لديهم النية في العودة الى البلاد، وينبغي أن يعطى لهم الحق للمشاركة في العملية الديمقراطية لإعادة البناء في البلاد.⁽⁴⁸⁾

وتطور مفهوم ودور الدولة في المجتمع الدولي الذي تحول الى ما يشبه القرية الكونية بفضل ما قدمته ثورة الاتصالات وتقانة المعلومات من دور كبير وفعال من التواصل بين البشر واعطى الدولة قدرة متعاضمة في التواصل مع مواطنيها اينما كانوا وبوقت قصير جداً، مما جعل المواطنين المتواجدين في الخارج على معرفة ودراية بما يحصل في وطنهم وتتبع الأحداث، وهذا من شأنه أن يرسخ الانتماء الوطني للمغتربين على الرغم من المسافات وتعدد البيئات التي يعيشونها.⁽⁴⁹⁾

الملاحظ تزايد أهمية التصويت من الخارج في الدول التي خرجت حديثاً من سطوة الدكتاتوريات و تحاول أن تتخطو لتطبيق مبادئ الديمقراطية، محاولة منها في إشراك المغتربين والمهجريين والمشردين نتيجة لصراعات وسياسات الدولة الدكتاتورية في ابداء الرأي في بناء مؤسساتها التمثيلية الحديثة.⁽⁵⁰⁾

وهناك حالات تمنع الدول التي تقام على أراضيها الانتخابات من سير إحدى مراحل العملية الانتخابية بسلاسة كما حصل في الانتخابات العراقية 2005 عندما منعت من تركيا من إجراء حملات إنتخابية فوق أراضيها.⁽⁶⁵⁾

يجب النظر الى منح حق التصويت للاجئين على إعتبار أنه تنظيم مؤقت على أساس كل إنتخاب على حدة، تنظم لحين سنوح الفرصة والظرف المناسب لعودة اللاجئين لبلدانهم.⁽⁶⁶⁾

معظم الناخبين المعتمدين للتصويت من الخارج، بعيدين عن البلاد لعدة سنوات، سيواجهون مشاكل في تحديد وإختيار الانسب من المرشحين، وهذا ما سيجعله يصوتون للذين يتذكرون أسماهم أو تكون أسماهم مألوقة.⁽⁶⁷⁾

قد تكون مراقبة التصويت الخارجي صعبة، نتيجة لانخفاض شفافية العملية التكاليف المترتبة على ذلك، كما يكون من المستحيل جمع الأدلة المباشرة على جميع خطوات العملية.⁽⁶⁸⁾

5. خاتمة

بعد الانتهاء من بحثنا هذا، توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات وتبلورت لدينا مجموعة من المقترحات سنذكرها في الفقرتين التاليتين:

1.5 الإستنتاجات

- هناك دول منعت حق التصويت من الخارج ودول أخرى أجازتها، إذ أن إعتداد التصويت من الخارج من عدمه يعتمد على الظروف الخاصة لكل بلد، فالنموذج الذي يلائم دولة ما قد لا يلائم دولة أخرى.
- منح حق التصويت من الخارج، وبخاصة عندما يكون لهذا التصويت الأثر الكبير في نتائج الانتخابات، له أهمية وخطورة كبيرة في تحديد سياسة الدولة من قبل من لا يقيمون فيها ولا يتأثرون بصورة مباشرة بهذه السياسات، ومن يتحملون تبعات هذا الإختيار بصورة مباشرة هم المواطنون المتواجدون داخل البلد.
- فرصة الاحزاب الكبيرة والحزب الحاكم تكون أكثر لجمع الاصوات في الخارج من الاحزاب الصغيرة بالاستناد الى الامكانيات المالية والموارد البشرية وهذا ما ينعكس سلباً على معيار المساواة في العملية الانتخابية.
- وجود عوامل مهمة تلعب دوراً كبيراً في إقرار التصويت من الخارج من عدمه ومنها، سير العملية الانتخابية وفقاً لمعايير النزاهة الانتخابية في الخارج، وجود إحصائيات دقيقة بأعداد المتواجدين في الخارج وأماكنهم

تشكيك في نزاهة سير العملية الانتخابية في المراكز المتواجدة في الخارج، وأبرز مثال على ذلك هو الذي حصل في انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2018، فبعد التشكيك في نزاهة العملية الانتخابية برمتها و بأصوات المدلى بها في الخارج، وبعد إجراء العد والفرز اليدوي للأصوات المدلى بها تقرر إلغاء أصوات مجموعة من المراكز الانتخابية، ومن ضمن تلك الاصوات الملقاة، تقرر إلغاء نتائج التصويت من الخارج لجميع المحافظات، بإستثناء الاصوات الاقليات المشمولة بنظام الكوتا.⁽⁶¹⁾ ومن الأمور الأخرى التي يجعل هذا الاتجاه لا يؤيد التصويت من الخارج هو أن حرية أصوات المواطنين في الخارج لن يكون مضموناً بنفس الدرجة من الضمان الذي تلاقيه الأصوات المدلى بها اخل البلاد، كما أن هيئات الإدارة الإنتخابية لا يمكنها القيام بأداء وظائفها بصورة مستقلة في البلدان الخارجية المضيفة، إضافة الى بروز صعوبات تسجيل الناخبين و مخاوف عمليات الازدواجية في التسجيل والتصويت، إضافة الى التساؤل حول الحقوق السياسية للأشخاص الذين يعيشون بصورة غير قانونية في بلد المضيف، وتكون الفرصة لتأثر الانتخابات بالمصالح الحزبية وخصوصاً في تلك البلدان التي تواجه تحديات إجراء إنتخابات شرعية في الداخل، إضافة الى سير الحملات الانتخابية دون وجود رقابة فعالة، وايضاً تتخلل جلسات إستماع وإستدعاء الشهود للفصل في النزاعات الانتخابية صعوبات تنظيمية تؤثر على مصداقية القرار، كما أن إحتمال التدخل من جانب جهات سياسية لا تخضع لتشريعات البلد الأم، قد تزيد من تفاقم خطر إنتهاك المساواة بين المنافسة الحزبية الانتخابية، تسبب أوجه القصور في تنظيم عملية التصويت من الخارج في تهديد سمعة الانتخابات برمتها كنموذج المكسيكي.⁽⁶²⁾ التصويت من الخارج يميل الى تقديم وتعزيز الدعم لأكبر الاحزاب وتأثيره السياسي العام لا يزال محدوداً.⁽⁶³⁾

ولابد من التنويه بأن للدول المضيفة دور حساس وأهمية سياسية في الأصوات المدلى فيها في إنتخابات لمواطنين متواجدين فيها بشكل مؤقت أو دائمي، وخاصة إذا كانت للدول المضيفة مصلحة في نتائج الانتخابات، أو عندما تكون لها روابط عرقية أو دينية أو غيرها مع ذلك البلد الذي يُجرى فيها الانتخابات، وفي هذه الحالات يكون إحتمال التأثير على نتائج الانتخابات وارداً ولابد من بذل جهود أكبر للحيلولة دون تأثير الدول الأجنبية على نتائج الانتخابات.⁽⁶⁴⁾

2. المصطلحات الانتخابية، دليل المترجم للمصطلحات والعبارات الشائعة، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، عام 2009، ص 51 وص 96، متاح على الرابط الإلكتروني https://taalamsharek.org/sites/default/files/2020-02/election_terminology_0.pdf.

2.6 الكتب

1. د. رزكار عبدال محمّد، الهيئة المستقلة للانتخابات ودورها في نزاهة العملية الانتخابية، الطبعة الأولى، دون جهة نشر، أبريل، 2021.
2. أ. د. سرهنك حميد البرزنجي، المرجع في الانتخابات نظرياً وتطبيقاً، الكتاب الأول (الأسس النظرية للانتخابات) الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت- لبنان، 2021.

3.6 البحوث والدراسات

1. أندرو إليس، تاريخ التصويت الخارجي وسياساته، بحث منشور في التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.
2. أياد الكناني، الاطار القانوني لانتخابات مجلس النواب العراقي في الخارج (2010)، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الأول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، المقام في أبريل-العراق، 2011.
3. برت ليسي، قضايا البلدان المضيفة، دراسة منشورة في التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.
4. جودي تومبسون، تنفيذ التصويت الخارجي، دراسة منشورة في التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.
5. جودي تومبسون، دراسة حالة العراق، الشتات الكبير والخاوف الامنية، التصويت من الخارج، 2012.
6. جيف فيشر، الحقوق السياسية للاجئين والنازحين: منح حق التصويت والمشاركة، دراسة منشورة في التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.
7. خاكوب أراناند كروث، دراسة حالة هندوراس، قرار مبني على حسابات سياسية، دراسة منشورة في التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.
8. ديتير نول وفرويلان غروتس، الاطار القانوني ولحة عامة عن التشريع الانتخابي، بحث منشور في التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.
9. ريتشارد فينغروف، دراسة حالة السنغال: السنغال جالية انتخابية هامة، منشورة في التصويت من الخارج، دراسة منشورة في التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.
10. فيل غرين، الاهلية للتصويت، بحث منشور في التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.
11. كارلوس ثافارو وفييرو وأيزابيل موراليس وماريا غراتشيف، التصويت الخارجي: لحة عامة وشاملة بحث منشور في التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية

وأسباب تواجدهم، ترسخ الثقافة الانتخابية عند المواطنين، قلة الكلفة المالية اللازمة لإجراء التصويت من الخارج، مدى مشاركة المتواجدين في الخارج في دعم مجلة الاقتصاد في الداخل وتحويل الأموال إليها.

2.5 المقترحات

- عند إقرار التصويت من الخارج فلا بد من ربطها بمجموعة من الشروط التي تصب في مصلحة نزاهة العملية الانتخابية من جهة، وعدم تحمل المواطنين في الداخل تبعات قرارات مواطنيها في الخارج من جهة ثانية، وإضفاء الشرعية على الانتخاب بإشراك فئات معينة متواجدة في الخارج من جهة أخرى.
- من المتطلبات الرئيسية لإقرار حق الانتخاب من الخارج هو توفر بيانات وإحصائيات دقيقة عن المواطنين المتواجدين في الخارج وأسباب تواجدهم وهذا ما على الإدارة الانتخابية بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المعنية بتنظيمها في سجلات خاصة معدة لذلك الغرض.
- نقترح على المشرع الانتخابي في العراق أن يمنح حق التصويت من الخارج للمتواجدين خارج الوطن بمهات رسمية ومعروفة فقط، لأن هذه الشريحة بعد إنتهاء محامهم خارج الوطن سيرجعون الى بلدهم وبالتالي سيتأثرون بنتائج الانتخابات التي تفرز عنه تشكيل المجلس النيابي وانتخاب حكومات تتخذ القرارات المتعلقة بالبلد و مواطنيها.
- في حالة وجود اعداد كبيرة لمواطنين بلد ما متواجدين في الخارج، ولعدم قطع صلتهم ببلدهم الأم نقترح تحديد مقاعد معينة تمثلهم، ولا بد للمتواجدين خارج البلد من التصويت لمرشحيهم في الخارج فقط. وعند إقرار هذا المقترح نوصي بالتسجيل المباشرو المبني على التسجيل الشخصي لمن لهم الحق بالتصويت من الخارج قبل الانتخاب لتسهيل وترشيد آلية الاعداد لإجراء الانتخابات في الخارج.

6. المصادر المعتمدة

1.6 المعاجم القانونية

1. المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات، البرنامج الاتمائي للام المتحدة، الطبعة الأولى، عام 2014، ص 33 متاح على الرابط الإلكتروني https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/Dem_Gov/arabic-lexicon-of-electoral-terminology.html.

- (3) أنظر. د. سرهنك حميد البرزنجي، المرجع في الانتخابات تنظيراً وتطبيقاً، الكتاب الاول (الأسس النظرية للانتخابات) الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت- لبنان، 2021، ص 16.
- (4) ناديا براون وماريا غراتشيف، التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012، ص 9.
- (5) المصطلحات الانتخابية، دليل المترجم للمصطلحات والعبارات الشائعة، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، عام 2009، ص 51 و 96، متاح على الرابط الإلكتروني https://taalamsharek.org/sites/default/files/2020-02/election_terminology_0.pdf last visited 23\1\2022.
- (6) ينظر المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات، المصدر السابق، ص 33.
- (7) ينظر المصطلحات الانتخابية، المصدر السابق، ص 1.
- (8) ينظر المصطلحات الانتخابية، المصدر السابق، ص 128، وينظر أيضاً المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات، المصدر السابق، ص 34.
- (9) ينظر باسكوالي لوبولي الممثل الإقليمي للشرق الأوسط في المنظمة الدولية للهجرة، كذب المقدمة للتصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، ص 41-42.
- (10) أندرو إليس، تاريخ التصويت الخارجي وسياساته، بحث منشور في مؤلف التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، ص 41-42.
- (11) ديتير نولن و فريوليان غروتس، الاطار القانوني ولحة عامة عن التشريع الانتخابي، بحث منشور في مؤلف التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012، ص 65.
- (12) ديتير نولن و فريوليان غروتس، المصدر السابق، ص 65.
- (13) ديتير نولن و فريوليان غروتس، الاطار القانوني ولحة عامة عن التشريع الانتخابي، ص 68.
- (14) للتفاصيل ينظر كارلوس ثافارو وفيريو وأيزابيل مورالس وماريا غراتشيف، التصويت الخارجي: لحة عامة وشاملة بحث منشور في مؤلف التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012، ص 17.
- (15) أندرو إليس، المصدر السابق، ص 45-47.
- (16) هناك اسباب عديدة لتواجد المواطن خارج بلده، وتم تقسيم المواطنين المتواجدين خارج بلده بالكيفية التالية: المواطنون المقيمون خارج وطنهم ممن ليس لديهم النية الوطيدة في العودة لذلك البلد، المواطنون المقيمون خارج وطنهم وينتوون العودة الى بلدهم، المواطنون العاملون في محن محددة، مثل الأفراد العسكريين والموظفين العموميين أو موظفي السلك الدبلوماسي وأفراد أسرهم، المواطنون المقيمون خارج وطنهم لظروف قاهرة خاصة مثل اللاجئين والعمال المهاجرين، غير المواطنين الذين منحوا حق التصويت في بلد ما بحكم الإقامة فيه، ولكن حالياً خارج ذلك البلد بصورة مؤقتة. ينظر فيل غرين، الاهلية للتصويت، بحث منشور في مؤلف التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012، ص 91.
- (17) كارلوس ثافارو وفيريو، ايزابيل مورالس وماريا غراتشيف، التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، ص 19.
- (18) ينظر على سبيل المثال للقانون الانتخابي لانتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45 لسنة 2013 الملغي، وينظر أيضاً القانون الانتخابي لانتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة 2020.
- (19) فيل غرين، المصدر السابق، ص 91.
- (20) نورياس سيلفا و ارنلدا شانتر، دراسة حالة دولة القرن الاخضر، نسبة شتات كبيرة ونسبة إقبال قليلة لدى الناخبين في الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012، ص 198.
- (21) فيل غرين، المصدر السابق، ص 97.

- للمعاهد الانتخابية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.
12. اللجنة الفلسطينية للتصويت الغياني من الخارج، دراسة حالة دولة الفلبين: التجربة الاولى للتصويت الخارجي، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.
13. ليتيثيا كانديرون-تشيليلوس، دراسة حالة البرازيل، التصويت الازمائي وتجدد الاهتمام في اوساط الناخبين من الخارج، التصويت من الخارج، ا دراسة منشورة في التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.
14. ناديا براون وماريا غراتشيف، التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.
15. نورياس سيلفا و ارنلدا شانتر، دراسة حالة دولة القرن الاخضر، نسبة شتات كبيرة ونسبة إقبال قليلة لدى الناخبين في الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.
16. ويدر نولن وفريوليان غروتس، الاطار القانوني ولحة عامة عن التشريع الانتخابي، دراسة منشورة في التصويت من الخارج، دراسة منشورة في التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الانتخابي الاتحادي، 2012.

4.6 الدساتير والقوانين والمراسيم والقرارات

1. دستور اسبانيا الصادر عام 1978 وتعديلاته، متاح على الرابط الإلكتروني https://www.constituteproject.org/constitution/Spain_2011.pdf?lang=ar
2. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (16) لسنة 2011.
3. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013.
4. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020.
5. الامر الرئاسي التونسي المرقم (1088) لسنة 2011 المتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية وضبط المقاعد المخصصة لانتخابات المجلس الوطني.
6. قرارالجلسة الاستثنائية لمجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق والمنعقدة في 22\ آذار\ 2021.

5.6 المواقع الالكترونية

1. الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة والمتاح على الرابط الإلكتروني <https://news.un.org/ar/story/2021/01/1069102>.

7. الهوامش

- (1) الامم المتحدة، عدد المهاجرين في العالم يبلغ 281 مليوناً حتى عام 2020 والجاهة تبطنه نحو الهجرة، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة والمتاح على الرابط الإلكتروني <https://news.un.org/ar/story/2021/01/1069102>، تأريخ الزيارة 10\11\2020.
- (2) ينظر المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات، البرنامج الاتمائي للامم المتحدة، الطبعة الأولى، عام 2014، ص 33 متاح على الرابط الإلكتروني https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/Dem_Gov/arabic-lexicon-of-electoral-terminology.html last visited 23\1\2022.

https://www.constituteproject.org/constitution/Spain_2011.pdf?lang=a

last visited 28\11\2021 . r

- (41) ديتير نورلن، المصدر السابق، ص 67.
- (42) ديتير نورلن، نفس المصدر، ص 71.
- (43) أندرو إليس، المصدر السابق، ص 44.
- (44) ناديا براون و ماريا غرانسشيف، المصدر السابق، ص 5.
- (45) هذا ما استندت عليه البرازيل بعد سن دستوره لعام 1988 وإنفاذ قانون التصويت الخارجي والذي اعتبرها جزء من عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي البرازيلي، للمزيد من التفاصيل ينظر ليتيشيا كانديرون-تشيليوس، المصدر السابق، ص 126-127.
- (46) كارلوس نافارو فييرو، المصدر السابق، ص 27.
- (47) جيف فيشر، الحقوق السياسية للاجئين والنازحين: منح حق التصويت والمشاركة، دراسة منشورة في مؤلف التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الاتحادي، 2012، ص 155.
- (48) كاري فولان، مراقبة عملية التصويت الخارجي، ص 206.
- (49) الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، آليات إقتراع المغتربين، بيروت، 2006، ص 8، أشار إليه أباد الكناي، المصدر السابق، ص 21.
- (50) أباد الكناي، المصدر السابق، ص 21.
- (51) ريتشارد فينغروف، المصدر السابق، ص 105.
- (52) وهذا ما حصل في هندوراس حيث التحويلات المالية من الخارج الى داخل البلد من قبل المقيمين في الخارج تقدر بمليار دولار سنوياً لعبت أثرها في إقرار التصويت من الخارج. للتفاصيل ينظر، خاكوبو أرانداث كروث، المصدر السابق، ص 131.
- (53) كارلوس نافو فييرو، المصدر السابق، ص 30.
- (54) جودي تومبسون، المصدر السابق، ص 124.
- (55) أباد الكناي، المصدر السابق، ص 24.
- (56) ما تم ذكره هو رأي المناهضين للتصويت الخارجي في أرمينيا والذين يعملون لإلغاء التصويت من الخارج الذي تم إقراره ودخل حيز التنفيذ عام 2007، إضافة الى تدني نسبة مشاركة الامرن المتواجدين في الخارج في عملية التصويت، للمزيد من التفاصيل ينظر كارلوس نافارو فييرو، إيزابيل مورالس، ماريا غرانسشيف، المصدر السابق، ص 15.
- (57) ينظر ويتير نولن وفولريان غروتس، الاطار القانوني ولحة عامة عن التشريع الانتخابي، دراسة منشورة في مؤلف التصويت من الخارج، المصدر السابق، ص 71.
- (58) أندرو إليس، المصدر السابق، ص 44.
- (59) جودي تومبسون، المصدر السابق، ص 121.
- (60) ينظر كل من القوانين الانتخابية لانتخاب مجلس النواب العراقي رقم (16) لسنة 2005 الملغي و(45) لسنة 2013 الملغي و (9) لسنة 2020 النافذ.
- (61) لمزيد من التفاصيل، ينظر، د. رزكار عبدال محمود، الهيئة المستقلة للانتخابات ودورها في نزاهة العملية الانتخابية، دون جهة نشر، اربيل، 2021، ص 341-342.
- (62) ديتير نولن وفولريان غروتس، الاطار القانوني ولحة عامة عن التشريع الانتخابي، المصدر السابق، ص 72-73.
- (63) ريتشارد فينغروف، المصدر السابق، ص 105.
- (64) برت ليسبي، قضايا البلدان المضيفة، دراسة منشورة في مؤلف التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الاتحادي، 2012، ص 140.
- (65) برت ليسبي، المصدر نفسه، ص ١٤١.
- (66) جيف فيشر، المصدر السابق، ص 149.
- (67) اللجنة الفلبينية للتصويت الغياني من الخارج، المصدر السابق، ص 194.
- (68) كوري فولان، المصدر السابق، ص 208.

- (22) اللجنة الفلبينية للتصويت الغياني من الخارج، دراسة حالة دولة الفلبين: التجربة الأولى للتصويت الخارجي، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الاتحادي، 2012، ص 189.
- (23) فيل غرين، المصدر السابق، ص 97.
- (24) ينظر قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45 لسنة 2013.
- (25) كارلوس نافارو فييرو، إيزابيل مورالس وماريا غرانسشيف، المصدر السابق، ص 20.
- (26) ينظر كل من المادة (40) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013 الملغي، والمادة (39) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020.
- (27) ديتير نولن و فولريان غروتس، الاطار القانوني ولحة عامة عن التشريع الانتخابي، المصدر السابق، ص 69.
- (28) ينظر الأمر الرئاسي التونسي المرقم 1088 لسنة 2011 المتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية وبضبط عدد المقاعد المخصصة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي المنشور في الرائد الرسمي عدد 59 المؤرخ في أوت(اب) 2011.
- (29) تشمل تكاليف الانتخابات في الخارج كل من مجالات توفير الأمن وتعبئة الموظفين و توظيفهم ومصاريف النقل والسفر وتكاليف عمليات التدريب وبرامج التسجيل الانتخابي و تكاليف ما هو متعلق بتكاليف طبع وتوفير مواد الاقتراع ويوم الاقتراع وكل ما هو متعلق بث البرامج الاعلامية ومصاريف الاتصالات وإجراءات المراقب وغيرها من المصاريف المتعلقة، وإن كنا نعتقد بأن الأبواب المذكورة للصرف على العملية الانتخابية في الخارج هي تقريباً نفس تلك الابواب التي يتم تغطيتها في داخل البلد إلا أن المبلغ الذي لا بد لصرفه في الخارج لتغطية تلك المجالات تكون أكثر بكثير مما هو عليه الحال في الداخل وذلك لوجود تحدياً إضافية في كل مرحلة من المراحل الآتية الذكر تزيد من التكلفة المالية و لأسباب عديدة أخرى منها عدم وجود مؤسسات رسمية حكومية في الخارج لتقوم بأداء تلك المهام، إضافة الى وجود فرص الفساد وانعدام الادارة الجيدة وغيرها من الاسباب.
- (30) للتفاصيل ينظر جودي تومبسون، تنفيذ التصويت الخارجي، دراسة منشورة في مؤلف التصويت من الخارج، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، المعهد الاتحادي، 2012، ص 117.
- (31) ديتير نولن و فولريان غروتس، المصدر السابق ص 72.
- (32) كارلوس نافارو فييرو، الطار القانوني ولحة عامة عن التشريع، المصدر السابق، ص 34.
- (33) ينظر جودي تومبسون، دراسة حالة العراق، الشتات الكبير والمخاوف الامنية، بحث منشور في مؤلف التصويت من الخارج، ص 116. وينظر أباد الكناي، الاطار القانوني لانتخابات مجلس النواب العراقي في الخارج(2010)، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الأول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، المقام في أربيل-العراق، 2011، ص 25.
- (34) فيل غرين، المصدر السابق، ص 93.
- (35) وهذا ما حصل في انتخابات 2001 في هندوراس عندما بلغت كلفة التصويت من الخارج حوالي 600 ألف دولار امريكي بينما انخفضت نسبة المشاركة وطلبت على اثرها المعارضة بإلغاء التصويت من الخارج وطلبت المحكمة العليا للانتخابات بتحسين آليات التسجيل والتصويت. للمزيد من التفاصيل ينظر، خاكوبو أرانداث كروث، دراسة حالة هندوراس، قرار مبني على حسابات سياسية، دراسة منشورة في مؤلف التصويت من الخارج، المصدر السابق، ص 133.
- (36) ليتيشيا كانديرون-تشيليوس، دراسة حالة البرازيل، التصويت الانزامي وتجدد الاهتمام في اوساط الناحين من الخارج، التصويت من الخارج، المصدر السابق، ص 129.
- (37) ريتشارد فينغروف، دراسة حالة السنغال: السنغال جالية انتخابية هامة، منشورة في مؤلف التصويت من الخارج، ص 105.
- (38) جودي تومبسون، المصدر السابق، ص 113.
- (39) راجع نص قرار مجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في جلسته الاستثنائية المنعقدة في 22 آذار 2021، المنشور على الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمتاح على الرابط:
- (40) تنص المادة 51/68 على أنه ((بحق لجميع الاسبان الذين يمارسون بشكل تام حقوقهم السياسية أن ينتخبوا أو أن يتم انتخابهم. يعترف القانون للإسبان المتواجدين خارج إسبانيا بحق الانتخاب كما تسهل لهم الدولة ممارسة هذا الحق)) ينظر دستور اسبانيا الصادر عام 1978 وتعديلاته، المتاح على الرابط الإلكتروني